الجملة العربية من العاملية اللفظية إلى العاملية العلائقية

-دراسة وتقويم-

Arabic sentence from the theory of verbal factor to the theory of relational factor -Study and evaluation-

أ. أسماء عبداوي

جامعة باتنة1- الجزائر

كلية اللغة والأدب العربي والفنون، مخبر الموسوعة الجزائرية الميسرة

البريد الإلكتروني:

asmaabdaoui1@gmail.com

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2017/02/14	2019/12/05	2020/08/10

Summary : Although the old Arab grammarians and the transformative generative grammarians did not stop at the fractional view of the sentence when they proposed the Grammar Factor Law, However, the Sibwayh factor theory, which reappeared in the Chomsky grammar, remained a theory focused on the structural aspect of the sentence, Hence the importance of the study, which seeks to propose a new factor theory that goes beyond the limits of the word to reveal the role of structural, semantic, and deliberative relationships, in the construction of sentences.

Key words: Verbal Factors; Relational factors; Arabic Gramma; Generative Grammar.

الملخص

بالرغم من عدم وقوف النحاة القدامى والنحاة التوليديين التحويليين عند النظرة التجزيئية للجملة باقتراح قانون العاملية، إلا أن عاملية سيبويه المتجدّدة في نحو تشومسكي بقيت عاملية لفظية لم تتجاوز الجانب الشكلي من الجملة، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة باعتبارها تسعى لتقديم عاملية جديدة تتجاوز حدود اللفظ لتكشف عن دور العلاقات التركيبية، والدلالية، والتداولية، في بناء التراكيب وإسناد الحالات الإعرابية والوظائف النحوية لعناصر التركيب بدلا من الألفاظ التي تقلص دورها كثيرا في العاملية العلائقية.

الكلمات المفتاحية: العوامل اللفظية- العوامل العلائقية- النحو العربي- النحو التوليدي التحويلي.

Résumé : Bien que l'ancienne grammaire syntaxique et transformative ne se soit pas arrêtée à la vue fractionnelle de la phrase en proposant une loi des facteurs, le facteur Sibawayh qui a été renouvelé dans la direction de Chomsky est resté un facteur verbal qui n'a pas dépassé le côté formel de la phrase, et ici l'importance de l'étude émerge alors qu'elle cherche à introduire un nouveau facteur qui dépasse les limites du mot pour révéler Sur le rôle des relations structurelles, sémantiques et délibératives dans la construction des phrases.
Mots clés: facteurs verbaux; Facteurs relationnels; Gramma arabe; Grammaire générative

مقدمة

شهدت قضية العامل النحوي كثيرا من الاضطراب بين الباحثين اللسانيين قديما وحديثا، فهي في بعض الأنحاء الأساس الذي ينبغي أن تُبنى عليه النظرية النحوية، وهي في أنحاء أخرى من القضايا التي تُخرِج البحثَ عن حدود الملاحظ فتعيق عملية الوصف، لذلك نودي بإلغائها. والمتفق عليه في كل هذه الأنحاء أن العامل من المؤثرات اللفظية التي تخلّف حالة إعرابية ما ووظيفة نحوية معينة في العناصر التي تتألف معه داخل التركيب، غير أن انفلات بعض عناصر التركيب من هذا القانون يوحي بأن هذه النظرية لا تزال معالمها ضبابية إلى يومنا هذا، ولهذا جاءت هذه الدراسة لعلها ترسو على تصور مناسب يفصل في قضية العامل، من خلال النظر في آليات التحليل التي اعتمدها الأوراغي في اقتراح عاملية علائقية في مقابل الآليات التي جعلت الدارسين قبله يتمسكون بالعاملية اللفظية، وذلك في ضوء طبيعة الجملة العربيّة وما يفرضه الواقع اللغوي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هناك دراسات سابقة لها ارتباط وثيق بالقضية التي يناقشها هذا البحث، أبرزها:

1. نظرية تشومسكي في العامل والأثر، محاولة سبرها منهجا وتطبيقا، الحواس مسعودي.
2. نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية.
3. العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنوام تشومسكي، شفيقة العلوي.
4. نظرية العامل في النحو، دراسة تحليلية نحوية، فنغيرن محمود.

يبدو أن هذه الدراسات وغيرها من الأبحاث التي تتناول موضوع العامل عند الدارسين القدامى والمحدثين تكاد تغيب فيها الرؤية النقدية، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى تداركه من خلال تناول نظرية العامل عند القدامى والمحدثين بالنقد سعيا نحو بناء تصور جديد لنظرية عاملية حقيقية قادرة على تفسير الجملة العربية.

ولمعالجة هذه القضية تكوّن البحث من ثلاثة عناصر أساسية، رصد العنصر الأول التطور الذي شهدته الجملة العربية من التجزيئ إلى العاملية، بينما تناول العنصر الثاني الجملة العربية في ضوء العاملية اللفظية، أما العنصر الثاث فقد تناول الجملة العربية في ضوء العاملية الجديدة التي اقترحها الأوراغي وهي العاملية العلائقية.

1. الجملة العربية من التجزيئ إلى العاملية

أخذت الجملة العربية في مطلع الدرس اللساني المعاصر طابعا مجزّءا، فهي وحدة لسانية كبرى قابلة للتجزيء إلى وحدات صغرى بهدف تحديد الخصائص المميزة لكل وحدة ومن ثم وضعها في التصنيف الذي تنتمي إليه، والذي يدخلها في تقابل مع بقية الوحدات اللسانية الأخرى، في إطار ما عرف في مدرسة بلومفيلد الأمريكية (Bloomfied) "بالتحليل إلى

مكونات مباشرة" (immediate constituent analysis) «ففكرة اندراج مكونات بسيطة في صور مركبة هو أساس التصور التراتبي للجملة وتحليلها إلى مكونات مباشرة »[1]

ولا شك أن اللسانيات البنوية التي تبنت هذا النوع من الوصف استمدت نظرتها للجملة من نزعة فلسفية حددت نظرتها التشخيصية (réifiante) للغة والتي تكتفي بتشخيص العناصر والوحدات بناء على مبدئ التقابل بين وحدات اللغة.

إن جوهر هذا المذهب إذن هو مبدأ الهوية، الذي يمثل أحد مبادئ الفلسفة الأرسطوطالية ويقوم على أساس النظرة التشخيصية للغة وعلى مفهوم الاشتمال.

وهو المبدأ الذي تأسس عليه تحليل الجملة العربية في بداية الدرس اللساني المعاصر، حيث ينطلق الباحث البنوي من المكونات الكبرى ويبحث بالتدريج عن المكونات الجزئية حتى يصل إلى المكونات الصغرى التي لا تقبل التجزيء وهي (الفونيمات)، ويتم هذا التقسيم والتصنيف بناء على مقياس الاستبدال (permulation commutation) أي إمكانية إقامة وحدة لغوية مقام أخرى تحدد فئتها وما إذا كانت تنتمي إلى نفس التصنيف مع الوحدة التي قامت مقامها بحيث يبقي الكلام مفهوما[2]، فمثلا تحليل جملة: (محمد/ الفاتح/ فتح/ القستنطينية) يأتي على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:

جدول (1): التحليل البنوي التصنيفي للجملة العربية

اسم	أد	اسم	فعل	أد	اسم
محمد	ال	فاتح	فتح	ال	قسطنطينية
محمد		الفاتح	فتح		القسطنطينية
محمد الفاتح فتح القسطنطينية					

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات (خرما، 1978، ص236)

لقد قام عبد الرحمن الحاج صالح بتسليط الضوء على كثير من المزالق المنهجية التي أوقعت فيها النظرة التشخيصية للغة، فهي نظرة قاصرة «لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو) وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا إدراج الشيء في الشيء»[3]، وقدم في المقابل الخطوات المنهجية التي قامت عليها دراسة الجملة في المدرسة الخليلية بديلا لخطوات المنهج البنوي.

تنطلق المدرسة الخليلية من نظرة مختلفة للغة، فهي ظاهرة إنسانية لا مادة قابلة للتجزيء، لا يمكن أن تتحدد بنيتها بناء على الوظيفة التمييزية لذوات الألفاظ فقط وإنما تتجاوز حدود هذه النظرة التأملية إلى نظرة أخرى أكثر إجرائية يتحد فيها الوضع والاستعمال من أجل استنباط بنية اللغة العربية، وذلك من خلال العناية باللفظ أولا من حيث دلالته على المعنى باعتباره أصغر وحدة تؤدي فائدة تامة، وذلك مما يوحي « بوعي النظرية النحويّة العربية بالمبدئ الإبستيمولوجي الناص على عدم بناء العدّة بالتفصيل (ميلر 1989) [..]، فلم تقدّم تصنيفا يكرّر الواقع ويفصّله من جديد بشكل يلغي محتواها المعرفيّ»[4]

وبناء على المرجعيات المعرفية التي تختلف بين البنويين والعرب فإن تحليل العلماء العرب للكلام يأخذ منهجا مميزا في التعامل مع معطيات العربية واستيعاب خصوصياتها بفضل مراعاته جانب الاستعمال إلى جانب الوضع، وهو ما توقف عنده البنويون في التحليل انطلاقا من الجملة ثم تجزئتها إلى أصغر وحدات مكونة، بينما انطلق العرب من "أقل ما يتكلم به مفردا"، وهو العنصر الذي يمكن أن ينفرد في الكلام بما يحققه من فائدة، مثل: # كتاب # في جواب: ماهذا؟ ثم ينظر فيما يمكن أن

يلحق بهذا العنصر المفرد والذي يطلق عليه الحاج صالح مصطلح (لفظة) من عناصر تدخل عليه يمينا وشمالا[5] على النحو الآتي:

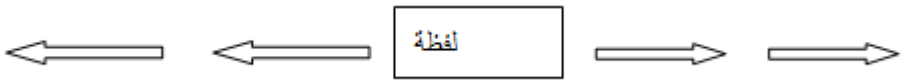

شكل (1): طريقة توسع اللفظة العربية (من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات: الحاج صالح، 2012، ص39)

ونفس الشيء بالنسبة لمستوى الكلام (التركيب)، حيث بحث عبد الرحمن الحاج صالح عن أقل ما يمكن ان يتكون منه الكلام لكن فيما هو فوق الاسم، مثل: "زيد منطلق" و" قام عبد الله"، ونظر أيضا في طريقة توسع هذا المثال المجرد وذلك لما يلحقه من عناصر على يمين اللفظة ويسارها، دون أن تخرجه عن كونه كلاما واحدا[6]، وذلك على النحو الذي يوضحه الشكل (2) والشكل (3):

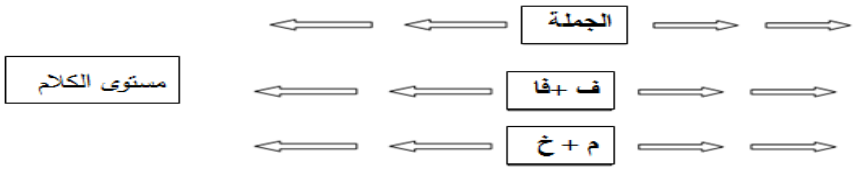

شكل (2): طريقة توسع التراكيب العربية (من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات: صالح، 2012، ص40)

شكل (3): نموذج لتوسع التراكيب العربية (من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات: صالح، 2012، ص40)

تتحدد أهمية العناصر التي تزاد على يمين ويسار التركيب، من خلال ما تأخذه من مواقع، فبينما يشكل العنصر الرابع الذي يزاد للتركيب من ناحية اليسار عنصرا مخصصا قد يستغني عنه التركيب إذا كان تاما، يعد العنصر الذي يلحق التركيب من ناحية اليمين عنصرا ذا أهمية أكبر باعتباره العنصر المتحكم في التركيب ككل، ولذلك سمي بالعامل ويستمد أهميّته بتمركزه دائما في الترتيب الأول وظهوره في التركيب أكثر من غيره من المكونات الأخرى، يقول أحمد علوي: «إذا كان المكون العاملي ... لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة المكون المقولي والمكون المعجمي، وهذا بدوره يتحدّد عبر المكون المقولي، فإن هذا

يبيّن أهميّة المكون السابق (المقولي)، بحيث يظهر في مركز التحليل النحوي، فهو نموذج للتنظيم أكثر ظهورا من المكونات الأخرى»[7]

وبهذا تبين أن العامل ظاهرة لغويّة يثبتها الواقع اللغوي، ولهذا أصبح من غير الممكن الاستغناء عنها، خاصة أنها استطاعت أن تصنع لنفسها مركزية ضمن المعرفة النسقية باعتبارها «فكرة رياضية بديعة»[8]، فضلا عن أنها أعطت تفسيرا التغييرات التي تلحق أواخر الكلم في الجملة العربية.

ولهذا استدركت النظرية التوليدية التحويلية مفهوم العامل، من خلال استحداث مفهوم الأثر، وهو عنصر فارغ صوتيا ومعجميا، ولكنه يبقى محتفظا بالوظيفة النحوية للكلمة، مشيرا إليها بعد حذفها، كما أنه يساعد على تحديد العلاقات المحورية القائمة بين الكلمات المتجاورة في المستوى السطحي للجملة[9] .

وهو ما انطلقت منه الدراسة النحوية العربية التي تتخذ من الشكل الخارجي للجملة منطلقا لسبر أغوار المعنى، مستعينة في ذلك بالعامل النحوي الذي يظهر أثره فيما بعده من عناصر التركيب.

كما ظهرت آثار نظرية العامل في التوليدية التحويلية أيضا من خلال "نظرية الحالة"، التي أسهمت في دراسة جمل المصادر ذوات الفاعل في اللغة الانجليزية، وكشفت عن مدى اتفاق الحالة الإعرابية والمواقع الدّاخلية في اللغات المعربة كاللغة العربية[10].

2. الجملة العربية في ضوء العاملية اللفظية:

لا شك أن النظرية الخليلية تتجاوز سطحية الاتجاه الوصفي في التعامل مع التراكيب انطلاقا مما تتألف منه بنيتها من تراكيب مختلفة للكلم وما فوقها، وذلك لأنها تسلّط الضوء على عناصر أخرى أكثر تجريدا من (المسند والمسند إليه) وهي : (العامل – المعمولات – المخصصات).

وهو نفس ما توصلت له النظرية التوليدية التحويلية في الدرس اللساني المعاصر، والتي أعادت البحث من جديد إلى فكرة العاملية في التنظير للبنية التركيبية، وهي نفسها العاملية التي وصفها النحاة الأوائل باعتبارها جهازا مفهوميا يتكون من تفاعل العامل والأثر والقابل[11].

وذلك ما عبرت عنه نظرية سَ، حيث يشكل الرأس المعجمي عاملا في متمماته داخل المركب الذي تكون فيه تلك المقولة المعجمية رأسا، فالعامل مقولة في مصاف الصفر تكون لها الصيغة سْ داخل نسق القالب س، حيث س= [± سَ± ف]، وتصدق هذه العوامل كما في النظرية الخليلية على المقولات المعجمية؛ كالاسم (–ف +س) والفعل[+فعل – س]، والحرف [–ف – س]، والصفة (+ف + س)، وعلى ما يلحق بها[12].

وقد قدّم مازن الوعر مثالا عن دور الأداة في التركيب يشرح فيه التفاعل القائم بينها، وبين ما تدخل عليه كالاسم والفعل، ولأن العامل يشكّل مع ما يرتبط به من معمول في التركيب وحدة لسانية متفاعلة لا يمكن فصلها، وصف مازن الوعر هذا التفاعل الذي يحصل بين العامل والمعمول بأنه يمثل علاقة رياضية بين عناصر فاعلة ومنفعله، يقول مازن الوعر: «إن الفكرة الأساسية في النظرية اللسانية العربية هي فكرة العامل والمعمول، أي أن هناك عاملا ما مثل (الأداة) ثم العنصر المعمول عليه (مثل الاسم والفعل)، يعتبر العامل والمعمول وحدة لسانية متفاعلة لا يمكن فصلها عن بعضها بعضًا، وهكذا فإذا لم يكن المعمول عليه ضميرًا ظاهرا فيجب أن يكون ضميرا مستترا ليكون هناك فاعلية علائقية ورياضية فاعلة ومنفعلة في الوقت نفسه...» [13]

فحضور الأداة في التراكيب بات ضروريا حسب النظرية التوليدية التحويلية، لما تقتضيه نظرية العامل التي تفترض لكل معمول عامل ظاهر أو مستتر.

لاحظ الأوراغي أن عاملية سيبويه المتجدّدة في نحو تشومسكي هي عاملية لفظية تقوم نماذجها النحوية في الأساس على تصنيف المداخل المعجمية عامليّا إلى مقولات عاملة ومقولات قابلة، بحيث تنسب ما يعرض للقوابل من أحوال إعرابية إلى عوامل لفظية[14].

لا شك أن هناك اتفاق واضح بين تصور شومسكي للعاملية وتصور نحاة العربية لها، ويظهر هذا الاتفاق من عدة جوانب أهمها[15]:

-يتفق النحوان في العوامل المقولية، فهي في النحوين: العربي القديم والتوليدي التحويلي لا تخرج عن إحدى المقولات التالية: الفعل، والحرف، والصفة، والاسم والمطابقة والمصدر... وغيرها، ولم يختلف النحوان إلا في الجزئيات، حيث جعل تشومسكي من المطابقة عاملا يجلب البونية[16] للسوج (ليلى)، بينما يجلب عامل الابتداء الرفع للمبتدأ (ليلى) في النحو العربي، وذلك في جملة: ليلى تهب الدنانير للمرتضي.

-آثار العوامل في النحوين واحدة. كالبونية أو الرفع، والبوجية أو النصب المسند إلى المفعول به، وكإسناد البونية أو الخفض إلى المفعول الثاني على وجه الخصوص، ولا تختلف البونية عن الرفع سوى من حيث القوابل التي تسند إليها في اللغتين العربية والانجليزية.

لقد حصر تشومسكي العوامل في المقولات المعجمية والنحوية، بشرط أن يشكل رأسها مع متماته مركبا، وبناء على هذه العلاقة التي تربط العوامل بالمتممات في التركيب يتم إسناد أدوار محورية وأحوال إعرابية للمركبات، وهو ما صرّح به تشومسكي حينما قال بأن «مفهوم العمل يضطلع، داخل النسق كلّه، بدور مركزيّ موحّد. إذ على أساس العلاقة العاملية يتم إسناد الأدوار المحوريّة والأحوال الإعرابية»[17].

فهذه العلاقة البنوية التي تقوم بين عامل يجلب بشروط[18] عوارض وبين قابل يتلقى تلك العوارض هي الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه نظرية النحو لدى تشومسكي، وهو ما قامت عليه نظرية النحو العربي التي تبنت هذا التصور الشكلي أيضا في تفسير الجملة العربية وما يلحق بعناصرها من حالات إعرابية.

أما عملية إسناد الأدوار المحورية للمركبات فتتم بموجب مابين العوامل ومعمولاتها من تركيب وتجاور لا غير عند تشومسكي، كإسناد الفعل دور المتقبل للمركب الاسمي الذي يمثل فضلته، وجلب المركب الفعلي دور المنفذ لسوجه، أو جلب الأداة نفس الدور للمركب الاسمي الذي تقترن به، وذلك بمقتضى التتابع والتجاور الذي تتقيد به المركبات في الجمل النحوية في اللغات الشجرية دون غيرها من اللغات التي تتحرر من هذا القيد[19] كاللغة العربية، ورغم اختلاف طبيعة اللغة العربية على غيرها من اللغات الشجرية[20] إلا أنها لم تتحرّر هي الأخرى من هذا القيد على أيدي النحاة الأوائل الذين لم يذهبوا بعيدا عن هذا التصور في إسناد الأدوار المحورية للمكونات التركيبية، وإذا كان شومسكي يجعل المركب الفعلي عاملا يجلب دور المنفذ لسوجه، ويجعل الفعل رأس ذلك المركب، وعاملا يجلب دور المتقبل لبوجه، فإن الفعل عند سيبويه عامل يجلب على السواء دورا الفاعلية والمفعولية[21].

لقد رأينا كيف أن العامل في النظرية النحوية العربية ونظرية تشومسكي ارتبط كثيرا بالأدوار المحورية والإعرابية التي تؤديها المقولات اللفظية «كإناطة رفع الفاعل بالفعل قبله في نحو سيبويه، وإناطة مفعولية الاسم بالفعل رأس المركب الفعلي في

نحو شومسكي»[22]، أو بما تؤديه المواقع الفارغة والمقدرة لتلك المقولات في التراكيب النحوية، مما وضحه الحاج صالح من خلال أمثلة الشكل (3).

يبدو أن العوامل في النظرية الخليلية لا تخرج عن مقولات لفظية تخصّص التركيب بحالات إعرابية معينة أو بوظائف نحوية، فإذا لم يكن موضع العامل فارغا شغلته «كلمة مفردة مثل " كان" و" إنّ" وأخواتهما وقد يكون العامل لفظة (اسم وفعل ولوازمهما)، وقد يكون تركيبا كاملا مثل: " أعلمت خالدا / زيدا منطلق»[23].

تبين إذن أن العاملية في النحو العربي كما في النحو التوليدي التحويلي، هي عاملية لفظية بالدرجة الأولى، تنقسم العوامل فيها إلى قسمين:

1. الأفعال/ الأسماء

2. النواسخ (الأدوات في النحو التوليدي التحويلي)

إذا أخذنا التركيبين النووين: قام زيد – زيد قائم، من أجل تفسيرهما في ضوء العاملية اللفظية، فإن ذلك سيسفر عن بعض الثغرات تركتها نظرية العامل في وصف المكونين النووين، كما يوضحه الجدولان (2) و(3) اللذان يختصران طريقة تفسير التركيبين السابقين عامليا في اللسانيات الخليلية واللسانيات التوليدية التحويلية.

جدول (2): تفسير التركيبين النووين: (قام زيد – زيد قائم) في اللسانيات الخليلية

	الحالة الإعرابية	الوظيفة النحويّة	الوظيفة التداولية
الفاعل (قام زيد)	رفع ـُ	فاعل	/
المبتدأ (زيد قام)	رفع ـُ	؟	مبتدأ

المصدر: من إعداد الباحثة.

جدول (3): تفسير التركيبين النووين: (قام زيد – زيد قائم) في اللسانيات التوليدية

	الحالة الإعرابية	الوظيفة النحويّة	الوظيفة التداولية
الفاعل (قام زيد)	رفع ـُ	فاعل	/
المبتدأ (زيد قام)	رفع ـُ	فاعل	؟

المصدر: من إعداد الباحثة.

يبدو أن غياب العلاقات التركيبية والعلاقات الدلالية في تفسير حالة الرفع التي يتلقاها عنصر المبتدأ في الجملة العربية، والسكوت عن الوظيفة النحوية التي يحملها عنصر المبتدئ في مقابل عنصر الفاعل الذي يحمل وظيفة الفاعلية، دون تقديم أي تفسير لذلك، والاكتفاء بالوصف الشكلي للمبتدئ بالنظر إلى الموقع الذي يتصدّره يظهر أحد النقائص التي تركتها

النظرية العاملية في النحو العربي قديما وحديثا نتيجة خضوعها للمبدئ الشكلي في الوصف، وإن كان النحو العربي سكت عن الوظيفة النحوية للمبتدأ بسبب إغفال العلاقة الدلالية التي تربط بينه وبين المسند (عنصر اختيار الموضوعات)، فإن النحو التوليدي التحويلي استدرك على النحو العربي هذا القصور بسبب التركيز على العلاقات الدلالية بين مكونات الجملة، حيث «إن الفاعل يبقى الفاعل الحقيقي أينما كان موضعه في الجملة.»[24]، لكنه أغفل في الآن نفسه الوظيفة التداولية التي يشغلها عنصر المبتدأ.

إن الكفاية التفسيرية لا تتحقق إلا إذا كانت النظرية شاملة لجميع المعطيات، ذلك لأن الشمولية من أهم الخصائص الإبستيمولوجية للنظرية، لكن القول بأن العامل في رفع المبتدأ هو خلوه من العوامل، كما ذهب إلى ذلك فريق من النحاة الأوائل[25] بالرغم من اطراد التراكيب الاسمية في اللغة العربية إلى جانب التراكيب الفعلية، يعني أن النظرية تراعي الجانب الشكلي على حساب بقية الجوانب المكوّنة للبنية التركيبية.

فإذا كان الفعل عاملا في الجملة الفعلية وهو مركب أصلي، وبقية العوامل تشكل نواسخا، فكيف ينسب عامل رفع المبتدأ وهو عنصر أصلي في التركيب إلى خلوه من عامل الفعل الذي يخصّص التراكيب الفعلية أو إلى خلوّه من الأدوات التي تدخل على البنية النواة؟ وكيف يمكن عدّ هذه الأدوات التي تمثل زوائد ونواسخ عوامل أصلية وإعطائها كل هذه المساحة من العناية والاهتمام بالرغم من أنها لا تمثل سوى عناصر شكلية دخيلة على البنية الأصلية؟ لعل ذلك يعود إلى غلبة التفسير الشكلي للجملة والذي انسحب حتى على البنية العاملية للجملة.

ولأجل تجاوز هذا القصور الذي وقع فيه النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي افترض الأوراغي عاملية أخرى يتم بمقتضاها إسناد الوظائف النحوية والحركات الإعرابية بناء على نوع آخر من العوامل.

3. الجملة العربية في ضوء العاملية العلائقية:

يعد الأوراغي[26] من الباحثين المعاصرين الذين قالوا بقصور العاملية اللفظية، وذلك لأنها ترتبط في الأساس بالجانب الشكلي فقط، ولم يتوقف الباحث كغيره من اللسانيين العرب المعاصرين عند حدود النقد، بل تجاوزه لاقتراح عاملية أخرى يتم بمقتضاها تفسير الجمل العربية، تتقلص فيها العوامل اللفظية التي سيطرت على النحو العربي القديم والنحو التوليدي التحويلي، لتصير في لسانيات الأوراغي واحدة فقط من مجموعة العوامل المتحكمة في حركة أواخر الكلم، ولا تجلب سوى حركة فرعية للعنصر التركيبي، أما العوامل العلائقية فهي المتحكم الرئيسي في وظائف الكلمات وحركاتها الإعرابية. وهي التي تجلب الحركة الأصلية للعناصر التركيبية، ولعل أهم هذه العلاقات التي تحكم التراكيب في لسانيات الأوراغي هي:

أ. **العلاقات التركيبية:** وهي العلاقات المتحكمة في نوعين من الأحوال التركيبية حالة الرفع، وحالة النصب.

–حالة الرفع: حالة تركيبية، تعملها علاقة الإسناد (ع) التركيبية، ويتلقاها المكونان النوويان للجملة (المسند والمسند إليه). وتتشخص هذه العلاقة بواسطة المطابقة في اللغات[27].

–حالة النصب: حالة تركيبية، تعملها علاقة الإفضال التركيبية (ʒ)، تستلمها كل المكونات التي تعوّض الفضلة (فض)، وهي المكونات الزائدة على نواة الجملة، التي تكتمل بها بنية الجملة وتقيّد عناصرها النووية، وبنيتها التركيبية هي: (± صد(م ع مَ) ʒ ± فض) [28]، وتتشخص هذه العلاقة بانتفاء علامة المطابقة بين طرفيها. وهي تعمل حالة النصب في الفضلات لا غير...، ولا يتلقى هذه الحالة سوى مكوّن فَضلي مهما تعدّد[29].

–حالة الجر: حالة تركيبية، تعملها علاقة الإضافة يتلقاها الاسم المتمم للاسم الآخر، والذي يكوّن معه مركبا واحدا، ويتم الإعراب عن علاقة الإضافة التركيبية بواسطة إما أدوات مخصوصة تدرج بين الاسمين المتضايفين"، وذلك مثل: مربض بالمجان، أو بواسطة علاقة المتاخمة: وتكون في حالة إضافة الشيء إلى اسمه، مثل: سوق السبت[30].

ب. **العلاقات الدلالية:** وهي العلاقات المتحكمة في الوظيفتين النحويتين: وظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول[31]، وهي على خلاف العوامل في النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي، لا تعزى فيها عملية انتقاء المعمولات إلى عوامل لفظية فقط (كالفعل في النحو التوليدي، والفعل والفاعل في النحو العربي)، وإنما تعزى إلى علاقات دلالية تربط بين الموضوعات النووية (طرفي الإسناد) أو بين المركب الإسنادي والمكونات الفضليّة.

أما بالنسبة للموضوعات النووية؛ فإنه يتعاقب على علاقة الإسناد التركيبية إحدى ثلاث علاقات دلالية تخصص كل مكون بوظيفة نحويّة[32]، وهي العلية(ω)، والسَّبلية (⊆)، والسببيّة(⊃)، وهي العلاقات المسئولة عن تخصيص الموضوعات النووية أو الفضلات بالوظائف النحوية المناسبة، ويتلخص عملها فيما يأتي[33]:

1. علاقة العليّة: تعمل علاقة العليّة (ω) وظيفة المفعولية (مف)، وتسند لموضوع "الفعل القاصر"، كما في جملة (سعدت الأمة)، أو لمواضيع الصفات المشتقة منه، كما في جملة (النسوة وجلاتٌ)، كما تسند للموضوع الثاني للفعل المتعدي والفعل المتخطي[34]، والذي يرمز له بالمتغير (س₂)

2. علاقة السببية: تعمل علاقة السببية (⊃) وظيفة الفاعل (فا)، وهي علاقة ينتقيها الفعل المتعدّي والفعل المتخطي، مثل (الله يرزق بغير حساب)، أو تنتقيها الصفات المشتقّة منه كما في الجملة (الله الواهب المانع).

3. علاقة السبليّة: هي علاقة دلالية مركبة من علاقة السببية وعلاقة العلية تعمل علاقة السبلية (⊃) وظيفة الفاعل به (فا به)، وهي علاقة ينتقيها الفعل اللازم، مثل (أقلعت الطائرة) أو الفعل المتخطي الذي ينتقي موضوعه (س₃) مثل (أعطى خالد هدية لأبيه) أو ما اشتق منه مثل (اللاجئ عائد) كما في المجموعة.

4. علاقة اللزوم: تحقق علاقة اللزوم مجموعة من الوظائف النحوية التي تقيد غيرها أطلق عليها الأوراغي وظائف نحوية تَكْبِيلِيَّة"[35]، وهي: وظيفة التوقيت النحوية التي يتميز حاملها بالانتماء إلى مقولة الزمان، مثل: السفر غدا، ووظيفة التمكين التي يدل حاملها على معنى المكان، مثل: المفتاح موجود أمامك، ووظيفة التكميم التي يكون حاملها مركبا عدديا، مثل: ﴿فاجْلِدوهُم ثَمَانين جَلْدَةً﴾ [سورة النور: 4]، ووظيفة الحالية التي ينتمي حاملها ينتمي إلى مقولة الصفة، مثل: ﴿وخرّ موسى صَعِقًا﴾ [سورة الأعراف: 143]، ووظيفة التهييء التي ينتمي حاملها إلى مقولة المصدر، ومصوغا على وزن (فعْلة)، ويرتبط اشتقاقيا بالفعل المذكور معه، مثل: وقف الرجل وقفة الأسد، ووظيفة التبيين التي ينتمي حاملها إلى مقولة الاسم التام، ويعوض عنصر الفضلة في البنية المكونية، مثل: فاض القدح عسلا، ووظيفة الغائية والتي يكون حاملها منتميا إلى مقولة المصدر وغير مرتبط اشتقاقيا بالفعل المذكور معه، مثل: بكى المؤمن ورعا، ووظيفة الماعية والتي يكون حاملها مركبا واويا، مثل: ﴿فأَجْمِعُوا أمْرَكُم وشركَاءَكُم﴾ [سورة يونس: 71]، ووظيفة التكييف والتي يكون حاملها منتميا إلى مقولة المصدر، ومقيّدا بالنعت أو الإضافة، ويرتبط اشتقاقيا بالفعل المذكور معه، مثل: فكّر زيد تفكيرا عميقا[36].

وأما علاقة الانتماء (3)، فلا تعمل أي وظيفة نحويّة، وتقوم بين طرفين أحدهما أعم يقيّد الآخر الخاص، فسمي الإسناد المحقّق بها " تركيب التقييد"، وفي هذا التركيب لا تشخّص المطابقة الإسناد التقييدي، كما في المثال (الحكمةُ خيرٌ)[37].

إذا تعاقبت هذه العلاقات الدلالية الثلاث على العلاقة الإسنادية، يكون الإعراب عن وظيفتي الفاعل والمفعول بواسطة "المطابقة"، (سواء مطابقة جنسية أو عددية أو شخصية)، وبما أن المتطابقان تجمعهما علاقة إسناد فإن إعراب المكونين يكون

بمقتضى العلاقة الاسنادية التركيبية العاملة للرفع[38]، وهو ما يفسّر أيضا إعراب الطرف المنتقى في البنية التي يقوم فيها الوصف مقام الفعل، أو ما عرف ب (الخبر) عند النحاة الأوائل.

أما بالنسبة للمكونات الفضلية؛ وهي بقية العناصر المقيدة لعلاقة الإسناد والزائدة على نواة الجملة، فلا يقوم بينها وبين الطرف المنتقي أي تطابق، حيث «يكون انتفاء المطابقة بين المكونات النووية والمكونات الفضلية إعرابا عن علاقة الإفضال التركيبية»[39]، ولذلك فإن علاقة الإفضال هي التي ستكون مسئولة على نصب المعرب بدل علاقة الإسناد[40]، مما يجعل لدى «وظيفة المفعول حالة النصب ما لم يراكبه فعليّ بعلاقة الإسناد فتكون له حالة الرفع وعلامة الضمة»[41].

ج. العلاقات التداولية:

التداولية علاقة «يحدّدها المتخاطبان تعمل الترتيب في البنية القاعدية الحرّة داخل التوليفات من اللغات. كما تُخلِّف أثارة تقطع امتداد العمل يساراً عن طريق التبعية. وذلك من أجل أن يؤدي معمولاتها أغراضا تداولية »[42].

تعدّ التداولية أيضا عاملا مهما في تكوين البنية التركيبية التي يتصدرها مركب اسمي يعوّض المسند إليه، كما في جملة (خالد بنيته قوية)، فبالرغم من أن المكون (خالد) لا تجمعه أي علاقة دلالية بغيره مما يتكون معه وبالتالي ليس له وظيفة نحوية في التركيب، إلا أنه يأخذ حالة الرفع التركيبية من علاقة الإسناد التي تربطه بالجملة، فيتلقى منها حالة الرفع، وإن كان ليس له أي وظيفة نحوية فهو يتلقى وظيفة التنبيه من التداول.

وقد تتدخل الأصول التداولية أيضا بوصفها علاقات بين المتخاطبين لتؤثر في إعراب التابع بطمس علامة الإعراب التي يتلقاها التابع في أي من المركبات البدلية أو النعتية أو العطفية وإبدالها بعلامة أخرى من أجل الإفصاح عن غرض تخاطبي، فيسهم بذلك المكون التداولي إلى جانب المكون الدلالي في انتقاء العلامة الإعرابية.

فالتشنيع غرض تداولي قد يطمس علامة المركب التبعي وهي الضمة (ـُ)، ليجلب علامة الفتحة (ـَ) للتابع العطفي في جملة: يأوي إلى نسوة عطل وشعثًا[43].

فقد تمتد العلاقة التركيبية من المتبوعات إلى التوابع فتأخذ نفس الإعراب وبالتالي يسهل تفسيرها تفسيرا لفظيا كما ذهب إلى ذلك النحاة الاوائل، ولكن قد يتدخل التداول أيضا في قطع هذه التبعية اللفظية. وهو ما سكت عنه اللغويون الأوائل وإن كانوا قد تعرضوا له في البلاغة العربية.

أما النواسخ أو الأداوت التي ركز النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي عليها في التأسيس للنظرية النحوية، برصد طريقة عملها باعتبارها مؤثرات لفظية تترك أثرا على عناصر البنية النووية للجملة، وهو ما ظهر من خلال الشكل (3) الذي شرح من خلاله عبد الرحمن الحاج صالح كيفية توسّع البنية النواة للجملة العربية، فإن الأوراغي وضعها في مكانها المناسب من نظرية العامل العربية، وذلك باعتبار النواسخ لا تشكل سوى «عددا محصورا من المداخل المعجمية التي إن اقترنت بغيرها أبطلت علامة إعرابه الأصلي وحوّلتها إلى علامة نسخيّة»[44].«فالنواسخ عموما ينحصر تأثيرها في جلب الحركات الأربع (ـُـَـِـْ) فتحجب بها علامة الإعراب الأصلي. والإعراب الأصلي رفعٌ تعمله علاقة الإسناد وتعرب عنه الضمّة، ونصب تعمله علاقة الإفضال وتعرب عنه الفتحة، ولا شيء غير هاذين العاملين لهاتين الحالتين في نحو العربية التوليفي»[45]، وذلك ما يظهر من الجدول (4):

جدول (4): الناسخ والمنسوخ في نحو العربية التوليفي[46]

الناسخ	المنسوخ
الفتحة (ـَ) / السكون (ـْ)	الضمّة (ـُ)
الكسرة (ـِ)	الفتحة (ـَ)

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على معطيات (الأوراغي، 2001، ص304- 305)

حيث يجلب الناسخ حركات الفتحة (ـَ) أو السكون (ـْ) لإبطال الضمة (ـُ) مثل نسخ الضمة بإن وإحدى أخواتها أو كان وإحدى أخواتها بإبدالها فتحة، أو نسخ الضمة بإحدى فواتح المضارع مثل (أن، لن، كي..) أو جوازمه مثل (لم، لمّا، إنْ)، أما حركة الكسرة (ـِ) فيجلبها الناسخ من أجل إبطال حركة الفتحة (ـَ) علامة النصب، وذلك مثل جملة (يمرّون بالديارِ خفافًا) المحولة عن الجملة الأصلية (تمرون الديار خفافا) أو مثل: يمرّون بالديارِ والحقولَ[47].

ولعل قصور العاملية اللفظية عن تفسير بعض ظواهر التركيب –كما رأينا– يدفعنا إلى تبني العاملية الجديدة التي اقترحها محمد الأوراغي من أجل تفسير احتفاظ المبتدأ بحالة الرفع بالرغم من خلوه من العوامل اللفظية.

يبدو أن العاملية العلائقية التي يقترحها الأوراغي بإمكانها الاستغناء عن عامل الابتداء (الخلو من العوامل)، وعامل الفعل، المسئولان عن تفسير حالة الرفع التركيبية والوظيفة النحوية في الآن نفسه لوجود تفسير علائقي لحالة الرفع التركيبية التي يتلقاها كل مكون في نواة الجملة، وذلك بالنظر إلى علاقة الإسناد التركيبية التي تلحق بالمكون في نواة الجملة علامة الرفع، وبالنظر إلى العلاقة الدلالية التي تربطه بالفعل وتسند إليه بناء على نوع العلاقة دور الفاعلية أو المفعولية، ليقترب بذلك الوصف من الظاهرة، عن طريق التعامل مع المبتدأ والفاعل بنفس المعيار باعتبارهما عنصرين أصليين مكونين للبينة النواة لا يقل أحدهما عن الآخر.

وسيتضح ذلك من خلال تفسير الجملتين (أ) و(ب)، حيث تتخذ عناصر الجملتين نفس العلاقات الدلالية والتركيبية وبالتالي نفس الوظيفة النحوية، كما يظهره الجدول (5):

أ. هلك الإنسان

ب. الإنسان هالك

جدول (5): العلاقات الدلالية والتركيبية والوظيفة النحوية التي تأخذها عناصر التركيبي (أ و ب)

	العلاقة التركيبية	العلاقة الدلالية	الوظائف النحوية
هلك الإنسان	الإسناد	علاقة العليّة	(فق + م به)
الإنسان هالك	الإسناد	علاقة العليّة	(صمف + صق)

المصدر: من إعداد الباحثة

لقد تبيّن بوضوح الاتفاق التركيبي بين التركيبين، والاتفاق الدلالي بين المسند في الجملة الأولى الذي ينتقي بمقولته الفرعية علاقة العليّة باعتباره فعلا قاصرا (فق)، وهي نفس العلاقة التي ينتقيها المسند في الجملة الاسمية بالرغم من كونه ليس فعلا من الناحية الصرفية، إلا أن صفة القصور لا تقتصر على الفعل فقط، وإنما تأتلف مع عدّة صيغ صرفية من بينها اسم الفاعل، فيقوم مقام الفعل ويؤدي نفس مهامه[48]، فينتقي بمقولته الفرعية علاقة العليّة أيضا لتأتلف بها مع الموضوع (س) المنتقى باعتبار دلالتها المعجمية، فيعوّض الموضوع (س) عنصر المسند إليه (م إ) في البنية المكونية، ويستلم الموضوع بمقتضى هذه العلاقة التي تربطه بالفعل القاصر أو بصفة القصور وظيفة المفعول (مف) بالنسبة للفعل القاصر، وصفة وظيفة المفعول (صمف) بالنسبة لصفة القصور في البنية الوظيفية[49].

اتضح أن المكون الدلالي والمكون التداولي يسهمان إلى جانب المكوّن التركيبي في تشكيل بنية الجملة، وهي بنية عاملية لا تحكمها مجرّد عوامل لفظية كما ذهب إلى ذلك النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي، وإنما تحكمها عاملية علائقية، وبهذا يتقلص دور العوامل اللفظية في مجموعة من الألفاظ تؤثر في حركة أواخر الكلم تأثيرا سلبيا؛ وذلك بنسخ العلامة الأصلية وإبدالها علامة فرعية أخرى وهي النواسخ، بينما تعزى عملية إسناد الحركات الإعرابية والوظائف النحوية إلى مجموعة من العلاقات التركيبية والدلالية والتداولية، وذلك ما يلخصه الشكل (4) الآتي:

شكل (4): العوامل في اللسانيات النسبية

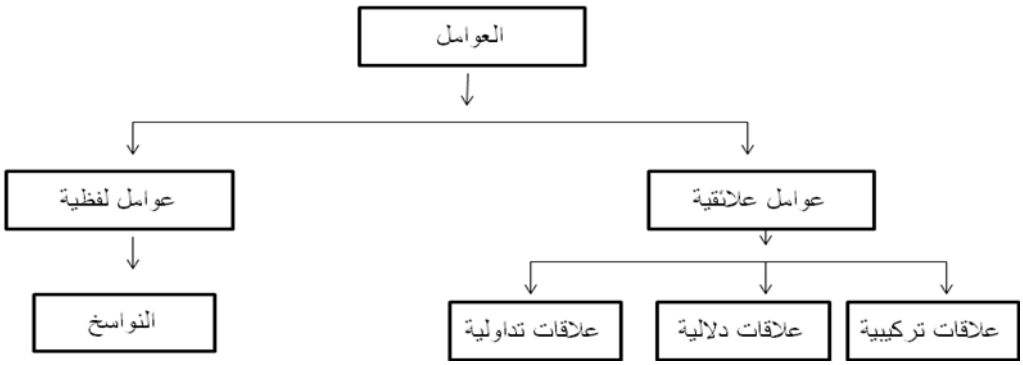

المصدر: من إعداد الباحثة

خاتمة:

من خلال عرضنا لقضية العامل قديما وحديثا بالدراسة والنقد، توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– جعلت النظرة التشخيصية للغة من الوصف البنوي يقف عند حدود اكتشاف الوحدات وتصنيفها، بينما كشفت النظرية الخليلية، والنظرية التوليدية التحويلية عن القانون الأساسي الذي يحكم الجملة، وهو قانون العاملية.

– عاملية سيبويه المتجدّدة في نحو تشومسكي هي عاملية لفظية تقوم نماذجها النحوية على تصنيف المداخل المعجمية عامليّا إلى مقولات عاملة ومقولات قابلة.

– العوامل التي بنا عليها النحاة الأوائل النحو العربي، وتقيّد بها تشومسكي في ضبط البنية التركيبية للغات الشجرية ماهي إلا نوع واحد من العوامل التي أحصاها الأوراغي، وهي "العوامل اللفظية".

– تجاوزا لقصور العاملية اللفظية القديمة في نحو سيبويه والمتجدّدة في نحو تشومسكي اقترح الأوراغي "عاملية علائقية" تُسند من خلالها الأحوال والوظائف إلى المكونات بمقتضى العلاقات؛ التركيبية، والدلالية، والتداولية، لا بمقتضى المقولات اللفظية أو مواقعها.

– لم تعد النواسخ أو الأداوت التي ركز عليها النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي في التأسيس للنظرية النحوية، سوى عددا محصورا من المداخل المعجمية ينحصر تأثيرها في جلب الحركات الأربع (ـُـَـِـْ) فتحجب بها علامة الإعراب الأصلي في لسانيات الأوراغي.

– بفضل العاملية العلائقية التي اقترحها الأوراغي أصبح بالإمكان الاستغناء عن عامل الابتداء (الخلو من العوامل)، وعامل الفعل، المسئولان عن تفسير حالة الرفع التركيبية والوظيفة النحوية لعنصر المسند إليه، وذلك بالنظر إلى علاقة الإسناد التركيبية التي تُلحق بالمكون في نواة الجملة علامة الرفع، بالنظر إلى العلاقة الدلالية التي تربطه بالفعل وتسند إليه بناء على نوع العلاقة دور الفاعلية أو المفعولية.

توصيات الدراسة:

- الاحتفاظ بالنظرية العاملية التي قال بها النحاة الأوائل وتوسيعها على بقية العوامل اللفظية والعلائقية من أجل تفسير ما علق من قضايا نحوية.
- ضرورة إعادة النظر في قضية الجملة الاسمية والجملة الفعلية التي واجهت كثيرا من خلط في الدراسات اللسانية المعاصرة وذلك وفق العاملية الجديدة التي اقترحها الأوراغي.
- ضرورة توسيع مجال البحث في عاملية العلاقات التداولية، لما تبين لها من دور فعال في تفسير بعض الحالات الإعرابية.

---

(1) بافو، ماري آن، وسرفاتي، جورج إليا، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر:محمد الراضي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، دط، 2012، ص149.

(2) الحاج صالح، عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، موفم للنشر، دط، 2012، ج1، ص21، ج2، ص ص34– 36.

(3) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص210.

(4) المكي، سمية، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة، تقديم: محمد صلاح الدين الشريف، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013، ص452.

(5) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص39.

(6) المرجع نفسه، ج2، ص40.

(7) Alaoui, A. Hermenologie coranique et argumentation linguistique, Edition Okade, 1992, p100.

(8) صاري، محمد، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، رسالة دكتوراه دولة، جامعة باجي مختار عنابة، 2003، ص106.

(9) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص84.

(10) البهنساوي، حسام، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية)، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2004، ص8.

(11) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1983، ص37.

(12) المتوكل، أحمد، قضايا الرابط في اللغة العربية، الرباط، منشورات عكاظ، دط، 1987، ص279.

(13) الوعر، مازن، دراسات لسانية تطبيقية، دمشق، دار طلاس، ط1، 1989، ص43.

(14) الأوراغي، محمد، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، بيروت، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون، ط1، 2010، ص99.

[15] المرجع نفسه، ص ص 212- 213.

[16] البونية في التوليدية التحويلية هي الرفع في النحو العربي.
[17] الأوراغي، محمد، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، الرباط، دار الأمان، ط1،2001، ص254.

[18] تتلخص هذه الشروط في: الجعل- اطراد وجود العلامة الإعرابية- وجود خاصية بنوية، يقول الأوراغي: «فالشرط الأول في العامل هو الجعل، لأنه ما ليس عاملا بطبعه كالمفردات المعجمية ليس له أن يحدث أثرا في غيره بالعمل فيه، والشرط الثاني أن يطرد وجود العلامة مع وجود عاملها، وعدمها مع عدمه، والشرط الثالث أن يخصّ العامل المدخل المعجمي المعمول بخصّيصة بنوية يتحلّى بها وتلازمه مادام العامل عاملا» (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص100)
[19] الأوراغي، محمد، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، الرباط، دار الأمان، ط2، 2013، ص220.
[20] الشجرية أو التركيبية: هي خاصية اللغات التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة لهذا تميزت ببنية قاعدية ذات رتبة قارة كالانجليزية والفرنسية، وتقابلها اللغات التوليفية، كالعربية التي اختارت وسيط العلامة الإعرابية لهذا اتسمت برتبة حرة. (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة)
[21] المرجع نفسه، ص221.

[22] الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص99

[23] الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص41.

[24] الخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، الأردن، دار الفلاح للنشر والتوزيع، دط، 1999، ص53.
[25] ذهب فريق من النحاة الاوائل إلى أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء، لأنه بني عليه وذلك من منطلق تعريفهم للمبتدأ بأنه « ما جردته من عوامل الأسماء و من الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل, وكان القصد فيه أن تجعله أولًا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل » (أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1992م، ص58.)

[26] لساني مغربي معاصر أسس لنظرية اللسانيات النسبية في الوطن العربي، له عدة مؤلفات، أشهرها: الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية.
[27] الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص ص116، 117؛ والوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص188؛ والوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص358.
[28] الأوراغي محمد، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص188؛ والوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص ص291- 296.

[29] الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص188.

[30] ينظر، الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص ص359- 361

[31] الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص186.
[32] المرجع نفسه، ص ص189، 190.

[33] المرجع نفسه، ص ص187- 190، وص302 و188، والوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص ص324- 335.

[34] الفعل المتعدي: هو ما تعدى فعله إلى مفعول واحد، والفعل المتخطي هو ما تعدى فعله لمفعولين أو أكثر.
[35] الأوراغي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، ص98.

[36] الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص201- 204؛ واللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، ص ص96- 100.

[37] الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص ص187، 188.

[38] الأوراغي، الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص356.

[39] المرجع نفسه، ص358.

[40] المرجع نفسه، ص58.

[41] المرجع نفسه، ص 179.

[42] المرجع نفسه، ص ن.

[43] ينظر، الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص ص195، 196.

[44] الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 125.

[45] المرجع نفسه، ص193.

[46] التوليفية: هي خاصية اللغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة (العلامة الإعرابية)، لذلك اتسمت ببنية قاعدية ذات رتبة حرة، كالعربية والفارسية واليابانية، وتقابلها اللغات التركيبية أو الشجرية. (الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة.)

[47] الأوراغي، الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص304– 305.

[48] ينظر، مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص97؛ ودراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص117.

[49] الأوراغي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص ص325، 348.